قياس الشبه في كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)

د. ورود سعدون عبد
كلية التربية الاساسية /جامعة المثنى

خلاصة البحث

يتناول هذا الموضوع دراسة (قياس الشبه في كتاب سيبويه) وهو نوع من انواع القياس المعمول بها عند النحويين، ويقوم على علاقة المشابهة بين المقيس والمقيس عليه.

ويقع البحث في دراسته لهذه الظاهرة في محاور هي: التعريف اللغوي لمفهومي (القياس ، والشبه) والوقوف عند المفهوم الاصطلاحي لـ (قياس الشبه)، ثم التعرف على اشكال قياس الشبه وضروبه ووظيفته في كتاب سيبويه.

وفي خاتمة البحث سجلت أهم النتائج التي خلص إليها البحث منها: ان قياس الشبه كان دليلاً يستدل به سيبويه لدعم آرائه اللغوية، وأنه يقوم على فكرة اساسية هي أن يكون المقيس من باب غير المقيس عليه وأنه فتح الباب أمام ما يسمى (بالعلل الغريبة) وفيه نوع من التعليل لكنه يختلف عن قياس العلة، والمشابهة بين المقيس والمقيس عليه غير تامة، وهو ما أشار إليه سيبويه في أكثر من موضع من كتابه.

Measuring the resemblance in Seaboye 's book

Dr. Worood Saadoon Abd

Faculty of Basic Education / University of Muthanna

Research Abstract

This subject deals with study of (comparison of similarity in book of Sebwayeh),it is a kind of comparison that used by grammarians ,it is based on similarity between comparator and comparative. The research deals with this phenomenon with axes are:

The linguistic definition for two concepts (comparison and similarity) and focus on conventional concept for comparison of similarity then recognition forms of similarity comparison and its kinds in book of Sebwayh and its function in this book0At the end of research ,the most important results are:

The comparison of similarity was a guide for Sebwayeh to support his linguistic views. It is based on a basic idea which is comparator is from branch not from branch of comparative and this led to so-called strange problems . It has some kind of analysis but differs from comparison of problem and similarity between comparator and comparative is incomplete ,this is what Sebwayeh referred to in more than one place of his book.

المقدمة

الحمد لله الأول قبل كل شي والأخر بعد كل شيء والصلاة والسلام على النبي المصطفى وآله الأطهار ومن والاهم إلى يوم الدين.

وبعد...

يحفل الكتاب بكثير من القضايا النحوية التي تستحق الدراسة والتأمل، وقد نال بعضها نصيبه من الدراسة والبحث، وبقي بعضها الآخر ينتظر من يزيح عنها غبار السكون، ومن هذه القضايا (قياس الشبه).

لقد كان السماع سبيلاً لمعرفة اللغة وأصلاً من أصولها، أما القياس فقد كان ضرورة ملحة لتنظيم المادة اللغوية التي أنتهى إليها سيبويه للوصول إلى ضوابط تجمع الظواهر اللغوية تحت كليات عامة، فقد وجد في الجمع بين الأشباه والنظائر وقياس بعضها على بعض طريقاً يساعده على استنباط القواعد والأحكام اللغوية والنحوية، فاتخذ من النصوص المسموعة عن العرب عنصراً أساسياً من أسس هذا القياس، وهو عمل جليل أعجب به ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، فقال في خصائصه: "ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وقصودهم آمين، جاز لصاحب هذا العلم، والذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه وبعج احضانه، وزمّ شوارده، وأفاء فوارده، ان يرى فيه نحواً مما رأوا، ويحذوه على امثلتهم التي حذوا... ولا سيما والقياس إليه مُضغٍ، وله قابل، وعنه غير متثاقل... وأن سيبويه لاحق بهم وغير بعيد فيه عنهم، ولذلك عندنا لم يتعقب هذا الموضوع عليه أحد من أصحابه، ولا غيرهم، ولا أضافوه إلى ما نعوه عليه"[١]. ويقع البحث في دراسته لهذه الظاهرة النحوية في محاور:

أولاً: التعريف اللغوي لمفهومي القياس والشبه والوقوف عند المفهوم الاصطلاحي لـ (قياس الشبه) وثانياً: معرفة أشكال قياس الشبه، وثالثاً: ضروب قياس الشبه في كتاب سيبويه ورابعاً: وظيفة قياس الشبه في الكتاب وأخيراً خاتمة بأهم نتائج البحث.

وفي الختام نأمل ممن يطلعون على بحثنا هذا أن يقدموا له النقد العلمي والذي يخدم البحث اللغوي ويزيد من ثرائه.

والله عز وجل ولي التوفيق.

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي.

إن موضوع البحث هو (قياس الشبه في كتاب سيبويه)، ولعلّه من المناسب ونحن في بداية هذا البحث أن نقدم تعريفاً لغوياً واصطلاحياً للموضوع، وتلك سنة سار عليها الباحثون في أبحاثهم فأقول:

يشمل عنوان البحث على كلمتين أساسيتين وهي: (قياس) و (الشبه)، وسنقف عند المعنى اللغوي لهما.

القياس لغةً: " يدلّ على تقدير شيء بشيء... والمقدار مقياسٌ، نقول: قايست الأمرين مقايسة وقياساً "[٢]، وقال ابن منظور (ت ٧١١ هـ): " قاس الشيء يقيسه قَيْساً وقياساً واقتاسه وقسّه إذا قدره على مثاله... والمقياس: المقدار ويقال: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما "[٣]. فمن المعنى اللغوي للقياس يتضح أنه التقدير بين شيئين في أمر من الأمور.

أما (الشبه) فيعني به: " تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً، يقال: شِبْه وشَبَه وشَبيه والشّبهُ من الجواهر الذي يشبه الذهب "[٤]، وقيل أيضاً: الشّبه؛ المثل ويجمع على: أشباه، أشبه الشيء الشيء: ماثله[٥].

ومن علاقة الإضافة بين الكلمتين تعطينا (قياس الشبه) الذي لابد من الوقوف عند المفهوم الاصطلاحي لمعرفة هذا النوع من أنواع القياس النحوي المعمول بها عند النحويين، والتي ذكرها ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، وهي: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد[٦]، وقياس الشبه معمول به عند أكثر العلماء[٧].

وهو " أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم "[٨].

وهذا يعني أنه حمل شيء على شيء يوجه شبهي، فينقل الحكم من المحمول عليه إلى المحمول، " وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به في أوجه الوجهين كقياس العلة لأن قياس العلة يوجب غلبة الظن، وكذلك قياس الشبه، ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه "[٩]، ففي هذا النوع من القياس نوع من التعليل، فالعلة هي الشبه الذي أعطى للمقيس حكم المقيس عليه، وهدفه تسويغ شذوذ الفرع ببيان سبب إلحاقه بالأصل؛ لكنه يختلف عن قياس العلة في أنه لا يهمه أن تكون العلة الموجبة لحكم المقيس هي العلة نفسها الموجبة لحكم المقيس عليه، بل يعلل هذا القياس الشبهي وجود الحكم في المقيس بأن المقيس يشبه المقيس عليه في بعض النواحي سواء أكانت نواح بنيوية أم دلالية[١٠].

وقد رفض ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) هذا النوع من القياس في كتابه (الرد على النحاة)، فيقول: " والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهّل ولم يقبل قوله، فلِمَ ينسبون إلى العرب ما يُجّهل بعضهم بعضاً وذلك: إنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم إنّ واخواتها بالأفعال المتعدية في العمل "[١١]، فابن مضاء يرفض قياس الشبه معتمداً في ذلك على أساسين " أحدهما: عقلي يلخصه أن المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه، والآخر: لغوي وهو إنكار أن العرب أرادت ذلك أو بعبارة أخرى إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم اللغوية "[١٢].

والحقيقة أن موقف ابن مضاء يحتاج إلى دراسته وبيان حقيقته والواضح من الدراسة لهذا الموضوع أن مفهوم الشبه عنده يتساوى مع مفهوم المثل اعتماداً على الدلالة اللغوية للفظة الشبه التي سبق الإشارة إلى الاستعمالات المعجمية لها، وقد فاته أن هناك فرقاً بين دلالة الشبه والمثل، فمما ذكر في كتب الفروق اللغوية أن الأشياء تشبه بعضها بعضاً في وجه واحد فلا تكون مثلها في الحقيقة إلا إذا تشابهت في الوجوه جميعها[١٣]، وهذا يعني أن مثل الشيء ما ساواه في كل وجه في ذاته وصفاته، وشبه الشيء وشبيهه ما كان بينه وبين غيره قدرٌ مشتركٌ من الأوصاف، فالشبه يقع حتى لو كان في وجه واحد، أما المثل فيقع في جميع الوجوه.

وفيما يتعلق بأنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم اللغوية، فيكفينا أن نقف عند نصوص كتاب سيبويه بعده أقدم مدونة نحوية وصلت إلينا حتى اليوم، فهو ينقل في مواضع كثيرة استعمالات العرب اللغوية، وينص بالنقل عنهم كقوله: " وقد قال قومٌ من العرب تُرضَى عربيّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبّهوه بالحَسنِ الوجه، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنّه اسمٌ، وقد يَجُرّ كما يَجُرّ ويَنصبُ أيضاً كما يَنْصبُ... وقد يُشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله "[١٤]، وقوله: " ونحو هذا مما لا يكون الواحد على مثاله، فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا اشبهه في بعض المواضع "[١٥]، وقوله: " وقال أكثر العرب في وجِلَ– يوْجَلُ، ووجِلَ – يوْجَلُ: مَوجِلٌ – موْجِلٌ؛ وذلك أنّ يوجَل – يوجَلُ واشباههما في هذا الباب من (فعِلَ – يفعَلُ) قد يعتل، فتقلب الواو ياءً مرةً وألف مرّة، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تُكسر؛ فلما كانت كذلك شبهوها بالأول لأنها في حال اعتلال، ولأنّ الواو منها في موضع الواو من الأول، وهم مما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته "[١٦]، فكثيراً ما ينبه على أن العرب كانت تشبه شيئاً بشيء، وإن كانت المشابهة بينهما غير تامة من جميع الوجوه، فهذا ونظائره من ضروب الأقيسة التي يحكيها عن العرب التي تكون المشابهة بين المقيس والمقيس عليه غير تامة[١٧]، وعليه يتضح مدى مجانبة رأي ابن مضاء للصواب وبعده عن حقيقة علاقة المشابهة بين المقيس والمقيس عليه.

ثانياً: اشكال قياس الشبه.

لقد دافع النحاة عن وجهة نظرهم واعتقادهم بمنطق الشبه بوضع ضابط للشبه هو فيما أشار إليه ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) والسيوطي (ت ٩١١ هـ)، فقال ابن يعيش: " وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف، فالشبه الأعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى، فهذا لا يوجب له حكماً؛ لأنّه عام في كل اسم وفعل، وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه؛ لأنّه يخص نوعاً من الأسماء دون سائرها، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل "[١٨].

والشبه يحصل إما بقصد أو بغير قصد أي قرب أو تشابه بين الشيئين، فيرى محمد عرفة: " أنّ الشيء إذا أشبه الشيء في اللفظ أو المعنى أعطي الشبيه حكم شبيهه، ويرجع أن يكون هذا الشبه من غير قصد "[١٩].

وفيما يأتي يمكن توضيح أشكال قياس الشبه بالمخططات الآتية:

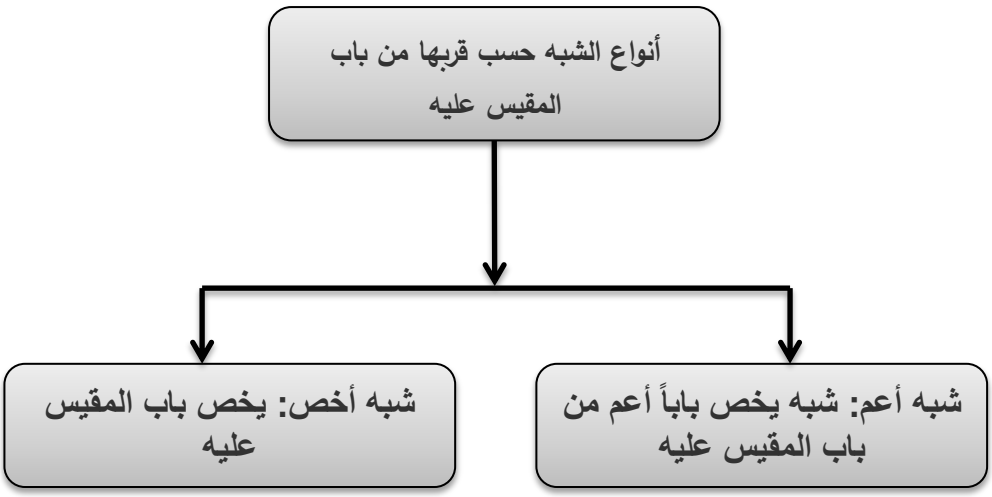

شكل رقم (١)

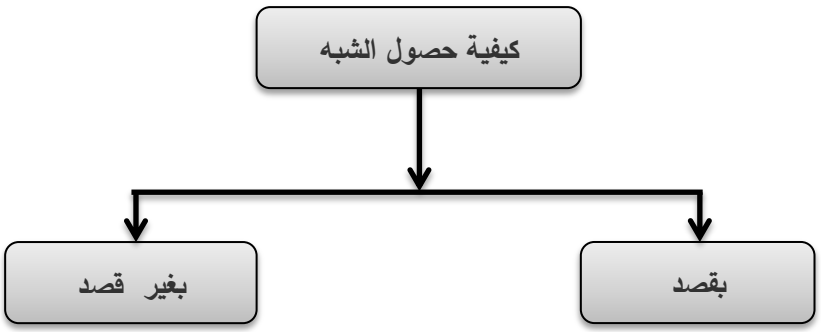

شكل رقم (٢)

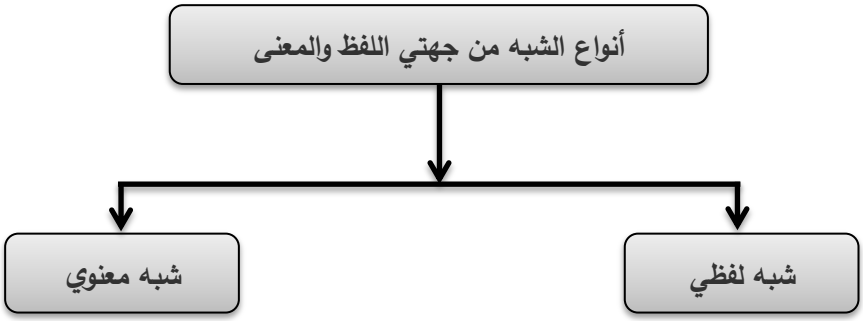

شكل رقم (٣)

ثالثاً: ضروب قياس الشبه في كتاب سيبويه.

يجري سيبويه أمثلة قياس الشبه على أنماط مختلفة، وهذا يتوافق مع طبيعة المقيس (المشبه) والمقيس عليه (المشبه به) مع العلم أنّ علاقة التشابه بينهما جزئية أي ليست تامة، وكما موضح في النماذج الآتية:

- المقيس والمقيس عليه من جنس واحد (قياس حرف على حرف):

قد يكون المقيس من جنس المقيس عليه، لكنه يختلف عنه في الدلالة كقياس حرف على حرف بضرب من الشبه، كقياس حروف النفي على حروف الاستفهام، يقول سيبويه: " هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وهي حروف النفي، شبهوها بحروف الاستفهام، حيث قُدّم الاسم قبل الفعل، لأنهن غير واجبات ... وسهل تقديم الأسماء فيها لأنها نفي لواجب، وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنما هي مضارعة وإنّما تجيء لخلاف قوله: قد كان وذلك قولك ما زيد ضربتهُ، ولا زيداً قتلته "[٢٠]. فهنا قياس الشبه ليس تاماً فهو يتناول جانباً واحداً، وهو تشبيه لفظي يقوم على علاقة بسيطة بين المقيس (المشبه) والمقيس عليه (المشبه به) فحروف النفي هي

" حروف دخلت على المبتدأ فأخرجته من حد الإيجاب إلى النفي، كما أنّ حروف الاستفهام أخرجت ما دخلت عليه من الإيجاب إلى الاستفهام "[٢١].

ومن أمثلة سيبويه التي يكون المقيس والمقيس عليه من جنس واحد قوله: " واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الافعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أنّ الجر لا يكون إلا في الأسماء والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب "(٢٢).

فعلاقة التشبيه اللفظي قائمة بين حروف الجزم وحروف الجر فكلاهما (حرف)، أي إنّهما من جنس واحد لكن طبيعة حروف الجزم تختلف عن طبيعة حروف الجر.

فعمل حروف الجزم هو جزم الفعل المضارع، وعمل حروف الجر هو جر الأسماء؛ لكن علاقة المشابهة هي الاختصاص، إذ تختص حروف الجزم بالأفعال المضارعة، وتختص حروف الجر بالأسماء، وقد كرر سيبويه هذا القياس في موضع آخر من كتابه(٢٣).

والمخطط الآتي يوضح هذا القياس

المقيس	المقيس عليه	العلة	الحكم
حروف الجزم		الاختصاص	جزم الفعل المضارع
	حروف الجر	الاختصاص	جر الأسماء

المقيس والمقيس عليه من جنس مختلف:

- (تشبيه اسم بحرف من جهة المعنى):

قد يكون المقيس من جنس مختلف عن المقيس عليه، قال سيبويه: " أعلم أن كَمْ في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين؛ وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجر الدرهم لأنّ التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى رُبّ وذلك قولك: كم غلامٍ لك قد ذهب... وأعلم أنّ كَمْ في الخبر لا تعمل فيما تعمل فيه رُبّ، لأن المعنى واحد إلا أنّ كَمْ اسم ورُبّ غير اسم بمنزلة من "(٢٤).

قال ابو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): " الاشتراك بين (كَمْ) و (رُبّ) في أنهما يقعان صدراً وفي أنهما يقعان صدراً وفي أنهما لا يدخلان إلا على نكرة، وفي أنّ الاسم النكرة الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وأن كان الواقع بعد (كَمْ) يدل على كثير والواقع بعد (رُبّ) يدل على قليل والذي يخالف فيه (كَمْ) (رُبّ) أيضاً أنّ (كَمْ) اسم و (رُبّ) حرف خفض "[٢٥]، فالذي يلمح من هذا النموذج أنّ المقيس والمقيس عليه من بابين مختلفين، فالمقيس وهو (كَمْ) الخبرية وهي اسم وأنّ (رُبّ) حرف، إلا أنّ سيبويه قاس كلاً منهما؛ لأن المعنى واحد في الاسم الذي يقع بعدهما إذ إنّه يدل على أكثر من واحد مع أنّ المعنى فيه شيء من الاختلاف فـ (كَمْ) للكثير و (رُبّ) للقليل.

- قياس اسم على فعل بضرب من الشبه ومنه حمل الاسم الممنوع من الصرف المشابه للفعل المضارع.

يقول سيبويه: " أعلم أنّ ما ضارع الفعل المضارع من الاسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظة مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون، وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء أذهبُ وأعلمُ فيكون في موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء "[٢٦]، وقال أيضاً: " أعلم أنّ أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو أذهبُ وأعلمُ...لأنّ الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال"[٢٧]، ويكرر كلامه عن هذا القياس في مواضع أخرى من كتابه[٢٨].

نخرج من هذه النصوص إلى أنّ سيبويه قد حمل الممنوع من الصرف على الفعل من جهة أنّ الأصل في الافعال أن تكون نكرات مطلقاً فلا يدخلها تعريف، فكذلك الأسماء الممنوعة من الصرف فهي نكرة ما دامت خالية من (ال) التعريف والإضافة، وإنّما صار ما ذُكر من وزن الفعل ثقلاً ((لأن الاسم أصل، والفعل فرع، والاسم أخف من الفعل، فإذا دخل على الاسم ما هو للفعل ثقله، وكذلك الصفة أثقل من الموصوف؛ لأنّ الصفة تحتاج إلى الموصوف والموصوف قبلها))[٢٩]، فوجه الشبه بين الممنوع من الصرف والفعل من وجهين ((أحدهما بالوزن كأحمر، ويزيد، ويشكر، وتغلب، وضرب، وكُسر، والآخر بالثقل الذي يدخله، وذلك الثقل الذي يدخله وذلك الثقل فرع، والفعل فرع فهما مجتمعان في الفرعية))[٣٠].

- قياس اعراب الفعل المضارع على اسم الفاعل بضرب من الشبه.

فهنا حمل فعل على اسم، قال سيبويه: " وإنّما ضارعت اسماء الفاعلين أنك تقول: إنّ عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إنّ زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام

كما لحقت الاسم، وتلحق فَعَلَ اللام، وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتُلحِقُهما هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الالف واللام الاسماء للمعرفة "[٣١].

فحمل الأفعال على الأسماء جائز؛ لذلك حملت الأفعال المضارعة التي أوائلها الزوائد الأربع على الأسماء، فلم تكن هذه الأفعال في الأصل معربة ولا مستحقة للأعراب[٣٢] والمشابهة بين الأفعال المضارعة واسم الفاعل من جهات عدة، أشار إليها أبو علي الفارسي بقوله: " احدها: أنّها إذا سُمعت عمت بالدلالة غير وقت، كما أنّ رجلاً يعم بالدلالة غير شخص، فإذا قيل: سَيَضْربُ أو سوف يَضْرِبُ خصت وقتاً بعينه، كما أنّه إذا قيل: الرجل أو الضرب خص شخصاً أو حدثاً بعينه... وجهة أخرى شابهت بها الأسماء وهي دخول اللام عليها إذا وقعت خبراً لـ (إنّ) في نحو (إن زيداً ليضربُ) وحكم هذه اللام أن تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال نحو (لزيدٌ منطلقٌ) "[٣٣]، ويرى الدكتور سعيد جاسم الزبيدي أن إعراب الفعل المضارع هو لمشابهة الاسم لفظاً ومعنى واستعمالاً " فاللفظ: لموازنته له في الحركات والسكنات، كضارب ويضرب، والمعنى: فلقبول كل منهما الشيوع والخصوص، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع، وعند دخولها عليه يتخصص. كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال يحتمل الحال والاستقبال وعند دخول أحد حرفي الاستقبال يتخصص، والاستعمال: فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ولدخول لام الابتداء عليهما "[٣٤]، ويرى تمام حسان أن الشبه بينهما هو في مطلق الحركات والسكنات وفي تعاقب المعاني عليه[٣٥].

- قياس بناء الفعل الماضي على المشابهة باسم الفاعل.

قال سيبويه: " والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فَعَلَ) ولم يسكنوا آخر (فَعَلَ) لأنّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجلٌ ضَرَبَنا، فتصف بها النكرة وتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجلٌ ضارب ... ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكّنوها كما لم يسكنّوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صُيّر من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن "[٣٦]. فعلة البناء على الفتح هي " لأن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة، وذلك بني على حركة، فبذلك الجزء من المضارعة "[٣٧].

قال ابو علي الفارسي: " لم يسكنّوا الأفعال الماضية لما شابهت ما شابه الاسم، كما لم يُسَكّن من الأسماء في حال البناء ما تمكن في موضع فأعرب فيه... ثم بُني، حُرّك في البناء ولم يُسَكّن وإن

لم يكن قبله ساكن ... فكذلك الفعل الماضي حُرّك ولم يُسَكّن، إذ وجد فيه مشابه الفعل للاسم، وهو وصفك به النكرة ... ووقوعه موقع المشابهة للاسم في الجزاء لئلا يكون كفعل الأمر الذي لم يشابه الاسم من جهة البتّة "[٣٨].

بينما يرى ابن جني أنّ علة بناء الفعل الماضي على الفتح هي لمشابهته للفعل المضارع وكأنه استعيض بالمقيس عن المقيس عليه، فيقول: " وكما أنّهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تخطوا ذلك أيضاً إلى أن شبهوا الماضي بالمضارع، فبنوه على الحركة لتكون له مزية على ما لا نسبة بينه وبين المضارع اعني مثال أمر المواجه "[٣٩].

لكننا نراه يعكس هذا المقياس فيقيس عمل اسم الفاعل على عمل الفعل المضارع، فيقول: " هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى... وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعمله مثل يضرب زيداً غداً "[٤٠]، وقد يقيسه على معنى الماضي، فيقول: " هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً وعمل عمله "[٤١].

وقد عُلِلَ ذلك بأن اسم الفاعل الذي يدل على المضي لا ينصب الاسم بعده بدون الالف واللام، والذي يدل على المستقبل والحال ينصب الاسم دون الف ولام، فإذا ذكرت أن الماضي ينصب هذا لم يقع شك في أنّ المستقبل يعمل ذلك، ولو فسره بالمستقبل جاز أن يقول قائل: إنّ الماضي لا يعمل ذلك العمل[٤٢].

فالواضح أنّ العرب شبهوا اسم الفاعل بالفعل في عمله فحملوه عليه وأعطوا حكم الفعل على الرغم من أنّ الأصل في العمل للفعل، وقد أباحوا هذا النوع من القياس لكونهم حملوا الفعل المضارع أيضاً على اسم الفاعل في الإعراب.

فلا يعدُ هذا النوع من حمل الأصل على الفرع؛ لأنّ اسم الفاعل أصل في الإعراب والمضارع فرعٌ عليه، وقد حمل المضارع عليه فهو حمل فرع على أصل في الإعراب، وكذلك الفعل المضارع أصل في العمل واسم الفاعل فرع فيه، وقد حمل اسم الفاعل عليه في العمل فهو حمل فرع على أصل في العمل.

- قياس حرف على فعل بضرب من الشبه.

قال سيبويه: " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها عمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرف تصرّف الأفعال كما أنّ عشرين لا تصرَّفُ تصرُّف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع... وهي إنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ "[٤٣].

قبل البدء بتحليل كلام سيبويه يلفت نظرنا شيء مهم وهو أنّ سيبويه يجعل الحروف المشبهة بالفعل (إن وأخواتها) خمسة فهو يجعل (إنّ وأنّ) حرفاً واحداً. وقيل في طبيعة هذا الشبه بين إنّ وأخواتها والأفعال: " وأما الشبه بين الحروف وبين الأفعال فمن وجهين، أحدهما: من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى، فأما الشبه من جهة اللفظ فلبناء أواخرها على الفتح كبناء الفعل الماضي وأما من جهة المعنى فلأن هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع إلاّ عليها، كما أنّ الأفعال تطلب الأسماء ولا تقع إلاّ عليها، وتدخل هذه الحروف على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وشبهت في نصب المبتدأ ورفع الخبر بفعل قدّم مفعوله على فاعله والذي ترفعه هذه الحروف من اخبارها ما كان منها هو الاسم "[٤٤].

ويعجب الدكتور تمام حسان من هذا القياس، فيقول: " ولقد كنت أفهم أن يؤدي منطق النحاة بهم إلى أنّ الأدوات أقوى عملاً من كل ما عداها بحكم اقتصار معناها على وظيفتها، أما الأفعال فمثقلة بالدلالة على الزمان والحدث، فكان يجب أن يكون من المنطق عند النحاة أن تكون أضعف عملاً من الأداة، أما أن تحمل الأداة في عملها على الفعل المتعدي فذلك لا يتمشى مع طريقتهم في سوق الحجج، ولكن النحاة يؤدون إجراء القياس أياً كانت صورته؛ لأن القياس كان لعبتهم التي يتسلون بها في هذه الدراسة المهمة "[٤٥]، ولعل هذا راجع إلى موقفه من هذا النوع من القياس الذي يقوم على ضرب من الشبه.

وبمقارنة نماذج قياس الشبه نجد أن علاقة المشابهة بين المقيس والمقيس عليه هي الأساس الذي يقوم عليه هذا القياس، فقد يصبح المقيس في النموذج السابق (الفعل الماضي) مقيساً عليه في النموذج اللاحق، وهذا يقودنا إلى القول بمرونة قياس الشبه.

- قياس حرف على فعل بضرب من الشبه.

قاس سيبويه (ما الحجازية) على (ليس النافية) من جهة المعنى، فقال: " هذا باب ما اجري مجرى ليس في بعض المواضع ... أما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) إذ كان معناها كمعناها

"[٤٦]، وكرر كلامه عن (ما النافية)، فقال: " وأما (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل، وتكون بمنزلة (ليس) في المعنى، وتقول: عبد الله منطلق، فتقول: ما عبد الله منطلق أو منطلقاً فتنفي بهذا اللفظ كما تقول: ليس عبد الله منطلقاً "[٤٧]، فهنا وجه الشبه من جهة المعنى، يقول السيرافي: " إنما حملوا (ما) على (ليس) لاتفاقهما في المعنى لأنهما يدخلان لنفي الحال "[٤٨].

- قياس أصل على فرع بضرب من الشبه (قياس اسم على اسم):

وهو صورة من صور تعارض أصول النحويين التي من الممكن أن تفترضها بنفسك، وطريقتها ببساطة " أن تهمل الأصول في الحمل وتجعل المقيس عليه هو الفروع أي أن تعتد بالفرع ولا تعد بالأصل "[٤٩]، والذي أشار إليه ابن جني بأنه سنة متبعة عند العرب، فيقول: " وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ألا تراهم يعلون المصدر لإعلال فعله ويصححونه لصحته "[٥٠]، فحملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل.

ويرى ابن جني أنّ السبب في ذلك " أنها في حال استعمالها على فرعيتها تأتي مآتي الأصل الحقيقي لا الفرع التشبيهي "[٥١]، وقد كان من الممكن أن يقال عن ذلك بأنه كان من قبيل السهو لولا أن بعض من جاءوا بعد سيبويه قد سلكوا المسلك نفسه مع اختلاف مثل المازني كما سبق وأشارنا لذلك فيما تقدم من هذه البحث، فكان سيبويه يجعل أحياناً المقيس في موضع مقيساً عليه في موضع آخر، فهو يجيز جر كلمة (الوجه) من قولك هو الحسنُ الوجهِ قياساً على قولهم هو الضاربُ الرجلِ، وقد عبرّ عن ذلك بقوله: " يجوز في هذا أن تقول: هو الحسنُ الوجهِ، على قوله: هو الضاربُ الرجلِ، فالجر في هذا الباب من جهتين: من الباب الذي هو له وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف... "[٥٢]، في حين أنه كان قد روى عن العرب جر كلمة (الرجل) حملاً على جر لفظة (الوجه) في قوله: " قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبهوه بالحسنِ الوجهِ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنّه اسم "[٥٣]، ويعقب ابن جني على قياس سيبويه بأنه أجاز في جر (الوجه) من قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون تشبيهه بالضارب الرجل، فيقول: " إنّ الجر من وجهين: أحدهما طريق الإضافة، والأخر تشبيه بالضارب الرجل، هذا مع العلم بأن الجر في الضارب الرجل إنما جاءه وجاز فيه لتشبيههم إياه حتى دلّ ذلك على تمكن الفروع وعلوّها في

التقدير "[٥٤] " ألا ترى أنّ سيبويه لما شبه الضارب الرجلِ بالحسنِ وتمثل ذلك في نفسه ورسا في تصورهِ زاد في تمكين هذه الحال وتثبيتاً عليه بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كلّ ذلك تفعله العرب وتعتقده العلماء في الأمرين ليقوى تشابهما وتعمر ذات بينهما ولا يكونا على حردٍ وتناظر غير مجدٍ"[٥٥]. ويظهر من كلام ابن جني أنّ قياس سيبويه من قبيل قياس الأصل على الفرع بعد أن كان قياس فرع على أصل في اساليب العرب فيما يحكيه سيبويه نفسه عنهم.

ولعل الذي أوجب الجر هو أن " الاسم المضاف إليه لا تستغني عنه الصفة؛ لأنك لو حذفته تغير المعنى ... لأن المجرور داخل في الاسم الأول كبعض حروفه"[٥٦]، ولعل هذا التبادل – الذي عبرّ عنه ابن جني – بين المقيس والمقيس عليه هو ما يعنيه الرضيّ (ت ٦٨٦هـ)؛ في أن سيبويه أنما: " شبه (الضارب الرجل) على سبيل التقاصّ في الجر (بالحسن الوجه) "[٥٧]. يعني أن يقتص كل منهما (أي المقيس والمقيس عليه) من الأخر فيأخذ منه مثل ما أعطاه ويعقب بعض المحدثين على هذا القياس، فيوضح ما دعا سيبويه إلى القول به، ويبين الأساس الذي يقوم عليه سيبويه في أنه كان: " يحمل الفرع على الأصل تشبيهاً والذي جعل سيبويه يسوّغ هذا ويجوز – مثلاً – (الضارب الرجلِ) حملاً على الاصل من قولك: (الحسنُ الوجهِ) مع أنّ هذا مما لم يرو عن العرب، أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشبه الذي بينهما وعمّرت به الحال بينهما... فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه عادت للآخر أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه أولاً تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما "[٥٨]، ويظهر التنبيه على هذا التبادل بين المقيس والمقيس عليه في تعبير بعضهم من أن الجر في (الضارب الرجل) إنما جاءه وجاز فيه لتشبيههم إياه (بالحسن الوجه) فعاد الأصل فاستعار من الفرع الحكم نفسه الذي كان الأصل قد أعطاه إياه[٥٩]، فقياس الأصل على الفرع بضرب من الشبه كان مسلكاً عند السابقين من النحويين مثل سيبويه " فسيبويه يحكي عن العرب قياس فرع على أصل ثم يعود فيقيس هذا الأصل نفسه على الفرع نفسه، فهو يراوح بينهما "[٦٠].

وفي الكتاب أمثلة أخرى من الأقيسة التي تقوم على أساس المشابهة بين المقيس والمقيس عليه وفق الأنماط التي أشرنا إليها[٦١] فمن دراسة نماذج قياس الشبه وجدنا قسماً منها يبرز فيه الجانب الفطري من شخصية سيبويه، والقسم الآخر يسمو بالعمق في إلماح علاقة التشابه بين المقيس

والمقيس عليه

" فسيبويه كان يجمع بين القياس القائم على الحس اللغوي الذي لا تكلف فيه ولا بعد وبين القياس الذي يظهر فيه إعمال الفكر، فلم يكن قياسه كله فطرياً، كما لم يتسم كله بالعمق إلى درجة كبيرة "[٦٢].

رابعاً: وظيفة قياس الشبه في الكتاب.

لقد بسط قياس الشبه نفوذه على جميع الموضوعات النحوية والصرفية والصوتية في كتاب سيبويه، فقد كان له مكانة بارزة في ثناياه؛ لذلك لابد من الوقوف عند وظيفة قياس الشبه فيه، ففضلاً عن أثره الكبير في نقل الأحكام من المشبه به إلى المشبه بوجه شبهي معتبر مع خلو المشبه من العلة التي يثبت بها الحكم في المشبه به، كان له وظائف أخرى نذكر منها مع ما يؤكدها من نصوص الكتاب:

(١) لقد كان له أثر كبير في تعليل الكثير من الظواهر اللغوية، مما يسهل عملية تلقي القواعد اللغوية وفهمها كعمل (إن وأخواتها) لمشابهتها للفعل المتعدي، فهي تنصب وترفع مثله، وعمل (لا النافية للجنس) لمشابهتها بـ (أن وأخواتها)، فهي تعمل عملها نفسه، فإن تأتي لتوكيد الكلام كما إن النفي بـ (لا النافية للجنس) يكون نفياً مؤكداً، فهذا كله لأثبات الأحكام وحفظها.

(٢) فتح قياس الشبه الباب أمام تعدد الآراء النحوية، وهذه الفائدة تشير إلى مرونة هذا النوع من أنواع القياس التي ذكرها النحويين، ويظهر ذلك من خلال الأمثلة التي ذكرها سيبويه في كتابه من ذلك قوله في (كم الخبرية): " فإن قال قائل: ما شأنها في الخبر صارت بمنزلة اسم غير منّونٍ؟ فالجواب فيه أن تقول: جعلوها في المسألة مثل عشرين وما أشبهها، وجُعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة، تجر ما بعدها كما جرّت هذه الحروف ما بعدها، فجاز ذا في (كم) حين اختلف الموضعان، كما جاز في الأسماء المتصرفة التي هي للعدد ... وأعلم أن ناساً من العرب يُعملونها فيما بعدها في الخبر كما يُعْمِلونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسمٌ منوّنٌ ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رُبّ) إلا أنها تنصب، لأنها منوّنةٌ ومعناها منوّنة وغير منونةٍ سواءٌ؛ وقد قال بعضهم: كَمْ على كل حالٍ منوّنة ولكنّ الذين جرّوا في الخبر أضمروا مِنْ كما جازل هم أن يُضمروا (رُبّ) "[٦٣]، قياس (كَمْ) الخبرية على (كم) الاستفهامية فهي بمنزلة عشرين في

أنها تنصب تمييزها في السؤال والاستفهام كما تنصبه عشرين مع أنّ عملها هو جر تمييزها لأنها عندهم منونة فجعلوا المنونة وغير المنونة سواء في العمل وهو النصب والجر عندهم على اضمار (مِنْ) الجارة.

ومن ذلك أيضاً قوله: " هذا باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي وذلك قوله عزّ وجل چ وَانْطَلَقَ الْمَلأَ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُواچ [٦٤]، زعم الخليل أنه بمنزلة أي ... وأمّا قوله: كتبتُ إليه أنِ، اتصل وأمرتهُ أن قُم، فيكون على وجهين: على أن تكون أنِ التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصل الذي يتفعل إذا خاطبت حين تقول: أنت الذي تفعلُ، فوصلت أن يقُمْ لأنه في موضع أمر كما وصلت الذي بتقول وأشباهها إذا خاطبت والدليل على أنها تكون أن التي تنصب، أنك تُدخِل الباء فتقول: أوعزتُ إليه بأن أفعلْ، فلو كانت أي لم تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء، والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة أيْ كما كانت بمنزلة كما كانت بمنزلة أيْ في الأول "[٦٥]، فالخليل يقيسها بأي وغيره يقيسها على (الذي).

(٣) الربط بين الموضوعات اللغوية المختلفة، وهذه الفائدة تجعل من هذه الموضوعات كُلاً مترابطاً بأن تذكر القارئ بما سبق، كما تعمل على توضيح الموضوع اللغوي المعروض، ولذا أطلق على قياس الشبه مفهوم (إلغاء الفارق)[٦٦]، ويستعمل إلغاء الفارق إذا وجد بين المقيس والمقيس عليه تشابهاً في كثير من الأحكام، إلاّ أنّهما افترقا في بعض الأحكام، فلا يعتد بهذا الافتراق ويتم إلغاء الفارق بينهما في هذه المواضع التي افترقا فيها، وبذلك يتم التأليف بينهما في كل المواضع[٦٧].

ومن أمثلة ذلك قوله: " هذا باب ما اجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصيرُ إلى أصله وذلك الحرف (ما)، فتقول: ما عبد الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهَلْ، أي لا يُعملونها في شيء وهو القياس، لأنه (ليس) بفعل وليس (ما) كـ (ليس)، ولا يكون فيها إضمارٌ، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصةً، لا تكون (لات) إلاّ مع الحين تضمر وفيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمراً فيها لنها (ليس) كـ (ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب... ونظير (لات) في أنّه لا يكون إلاّ مضمراً فيه (ليس) ولا يكون في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداً ولا يكون بشراً ... ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت أو نصبت، ولا تمكّنُ في الكلام كتمكّن (ليس) وإنما هي مع الحين، كما أن لّدُن إنّما ينصب بها مع غُدْوَة، وكما أن التاء لا تجرّ في القسم ولا في غيره إلاّ في الله، إذا قلت: تا الله لأفْعَلَنّ "[٦٨].

وقوله أيضاً: " ولو قلت: إنّ زيداً فيها أو إنّ فيها زيداً وعمرٌ أدخلته أو دخلتُ به رفعته إلاّ في قول من قال: زيداً أدخلته وزيداً دخلتُ به، لأنّ إن ليس بفعل وإنما هو مشبّهٌ به، ألا ترى أنه لا يُضمر فيه فاعل ولا يؤخّر فيه الاسم، وإنما هو بمنزلة الفعل كما أن عشرين درهماً وثلاثين رجلاً بمنزلة ضاربين عبد الله وليس بفعل ولا فاعل "[٦٩]. ففي المثال الأول شبه سيبويه ملازمة (لات) لـ (حين) بأبواب التمييز والقسم وقاس في المثال الآخر مشابهة عمل إن للفعل ونصبها للاسم الذي بعدها قياساً على نصب تمييز العدد الذي قيس نصبه للتمييز على عمل اسم الفاعل ونصبه للمفعول به.

الخاتمـــة

بعد ما تجولنا في ثنايا كتاب سيبويه أثناء دراستنا لموضوع قياس الشبه اتضحت لنا جملة من الأمور منها:

(١) لقد كان قياس الشبه دليلاً يستدل به سيبويه لدعم أرائه اللغوية، فكان من الطبيعي أن يكثر من استعماله لأنه الأساس الذي قام عليه في وضع القواعد اللغوية، وهو يعتمد في ذلك على الشائع في استعمالات العرب ولغاتهم، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة.

(٢) إنه يسير في قياس الشبه على منهج ما سمعه عن العرب وشيوخه من العلماء كالخليل وغيره.

(٣) إن قياس الشبه عند سيبويه لم يكن فطرياً كله كما لم يكن مصطنعاً كله، فقد كان يجمع بين النوعين تبعاً لما يتطلبه المنهج التعليمي من توضيح بأمثلة.

(٤) إن قياس الشبه فيه نوع من التعليل، لكنه يختلف عن قياس العلة في أنه لا يهمه أن تكون العلة الموجبة لحكم الأصل هي العلة نفسها الموجبة لحكم الفرع.

(٥) فتح قياس الشبه الباب أمام نشوء ما يمكن أن نسميه بـ (العلل الغريبة)، وذلك أن قياس الشبه يقوم على فكرة أساسية وهي أن يكون المقيس من باب غير باب المقيس عليه، لكنه

يتصف بالصفة نفسها التي توجب الحكم للمقيس عليه، فيرى سيبويه أن المتشابهين ليس بينهما تشابهاً تاماً وتطابقاً كاملاً فهما يتشابهان من جانب ويفترقان من جانب آخر.

(٦) جاءت أمثلة قياس الشبه في الكتاب على أنماط مختلفة، فقد يصل به الحد إلى أن يجعل المقيس في موضع أحياناً مقيساً عليه في موضع آخر، ويبدو أن سيبويه أول متجه إلى هذا النوع من القياس.

الهوامش

(١) الخصائص، أبو الفتح بن عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تح: د. محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م: ١/ ٣٠٩- ٣١٠.

(٢) مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، (د. ط.)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٩م، (مادة قوس): ٥ / ٤٠.

(٣) لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٩٩٩م، (مادة قيس): ١١ / ٣٧٠.

(٤) مقاييس اللغة (مادة شبه): ٣ / ٢٤٣.

(٥) ينظر: لسان العرب (مادة شبه): ٧ / ٢٣.

(٦) ينظر: لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تح: سعيد الأفغاني، (د. ط.)، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧ هـ/ ١٩٥٧م: ١٠٥.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥.

(٨) المصدر نفسه: ١٠٧ – ١٠٨.

(٩) القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، ط١، دار الفكر العربي، مصر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م: ٢٢.

(١٠) ينظر: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سليمان الكندي، ط٢، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، ٢٠٠٩م: ٢١٦.

(١١) الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ)، تح: د. شوقي ضيف، (د. ط.)، دار المعارف، ١٩٨٢م: ١٣٤ – ١٣٥.

(١٢) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلى ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عبد، (د. ط.)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م: ٩٧.

(١٣) ينظر: الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٤٠٠هـ)، علق عليه ووضع حواشيه محمد باسل عيون السود، ط٢، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م: ١٢٨.

(١٤) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م: ١ / ١٨٢.

(١٥) المصدر نفسه: ٣ / ٣٧٤.

(١٦) المصدر نفسه: ٤ / ٩٣.

(١٧) ينظر: نفسه: ١ / ٢٥٩ ، ٣٩٧ ، ٣ / ٢٧٨ ، ٣٠٢ ، ٣٢٥ ، ٣٥٣ ، ٣٨٢ ، ٤١٣ ، ٦٤٦ ، ٤ / ١٥٩ ، ١٩٥ ، ٢٢٦.

(١٨) شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، (د. ط.)، إدارة الطباعة المنبرية، مصر، د. ت
: ١ / ٥٨، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م: ٢ / ١٨١.

(١٩) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، (د. ط.)، (د. ت.): ١٣١.

(٢٠) الكتاب: ١ / ١٤٥.

(٢١) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م: ٢ / ٣، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ)، قراءه وضبط نصه: د. يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت – لبنان، (د. ت.): ١ / ١١٧.

(٢٢) الكتاب: ٣ / ٩.

(٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣ / ١١١.

(٢٤) المصدر نفسه: ٢ / ١٦١.

(٢٥) التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تح وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م: ١ / ٣٠٠.

(٢٦) الكتاب: ١ / ٢١.

(٢٧) المصدر نفسه: ٣ / ١٩٣.

(٢٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣ / ١٩٤ ، ١٩٧.

(٢٩) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣ / ٤٥٥.

(٣٠) المصدر نفسه: ٣ / ٤٥٦.

(٣١) الكتاب: ١ / ١٤.

(٣٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١ / ٤٣٦.

(٣٣) التعليقة على كتاب سيبويه: ١ / ١٧ – ١٨.

(٣٤) القياس في النحو العربي، د. سعيد جاسم الزبيدي، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م: ٢٧.

(٣٥) ينظر: الأصول – دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، (د. ط.)، علم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م: ١٦٨.

(٣٦) الكتاب: ١ / ٦٤.

(٣٧) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١ / ٤٣٦.

(٣٨) التعليقة على كتاب سيبويه: ١ / ٢٠ – ٢١.

(٣٩) الخصائص: ١ / ٦٤.

(٤٠) الكتاب: ١ / ١٦٤.

(٤١) المصدر نفسه: ١ / ١٨١ – ١٨٢.

(٤٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١ / ١٣٠.

(٤٣) الكتاب: ٢ / ١٣١.

(٤٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢ / ٤٦٢، ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١ / ٢٥١.

(٤٥) اللغة بين المعيارية والوضعية، د. تمام حسّان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م: ٤٩.

(٤٦) الكتاب: ١ / ٥٧.

(٤٧) المصدر نفسه: ٤ / ٢٢١.

(٤٨) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١ / ٣٢٣.

(٤٩) التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سليمان الكندي، ط٢، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، ٢٠٠٩م: ٨٥.

(٥٠) الخصائص: ١ / ١١٤.

(٥١) المصدر نفسه: ٢ / ١٧٩.

(٥٢) الكتاب: ١ / ٢٠١.

(٥٣) المصدر نفسه: ١ / ١٨٢.

(٥٤) الخصائص: ٢ / ١٧٨، ينظر: نفسه: ١ / ٢٩٨ – ٢٩٩، ٣٠٤ – ٣٠٥ ، ٣٠٩.

(٥٥) المصدر نفسه: ١ / ٢٨٣ – ٢٨٤.

(٥٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١ / ١٣٤.

(٥٧) شرح الرّضيّ على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، قد له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٨م: ٢ / ٢٢٩.

(٥٨) القزاز القيرواني، المنجي الكعبي، (د. ط.)، الدار التونسية، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م: ١٧٠ – ١٧١.

(٥٩) ينظر: أصول النحو العربي، محمد عبد: ٨٢ – ٨٣.

(٦٠) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ١٩٨٦م: ١٩٠.

(٦١) ينظر: الكتاب: ١ / ٩٦ ، ١٧٥ – ١٧٦ ، ٣١٤ ، ٣٧٥ ، ٣٦١ ، ٣٩٧ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٢ / ١٢ – ١٣ ، ٢٠٠ ، ٢٤ – ٢٥ ، ٣٥ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٧ ، ١٠٤ – ١٠٥ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١٤٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٣١٠ ، ٣١٩ ، ٣ / ١٦٩ ، ٢٩٩ ، ٣٧٤ – ٣٧٥ ، ٥٠٣ ، ٤ / ١٢٢.

(٦٢) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: ١٥٨.

(٦٣) الكتاب: ٢ / ١٦١ – ١٦٢.

(٦٤) ص: ٦.

(٦٥) الكتاب: ٣ / ١٦٣.

(٦٦) ينظر: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد النايلي الجزائري الشاوي (ت ١٠٩٦ هـ)، تح: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط١، دار الأنبار، بغداد، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠م: ٨٤.

(٦٧) ينظر: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث: ١٦٣.

(٦٨) الكتاب: ١ / ٥٧ – ٥٩.

(٦٩) المصدر نفسه: ١ / ٩٥.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد النايلي الجزائري الشاوي (ت ١٠٩٦ هـ)، تح: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط١، دار الأنبار، بغداد، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠م.
٢. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
٣. الأصول – دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، (د. ط.)، علم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م.
٤. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلى ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عبد، (د. ط.)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.
٥. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تح وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م.
٦. التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سليمان الكندي، ط٢، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، ٢٠٠٩م.

٧. الخصائص، أبو الفتح بن عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تح: د. محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
٨. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ)، تح: د. شوقي ضيف، (د. ط.)، دار المعارف، ١٩٨٢م.
٩. شرح الرّضيّ على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، قد له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٨م.
١٠. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، (د. ط.)، إدارة الطباعة المنبرية، مصر، د. ت.
١١. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م.
١٢. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٤٠٠هـ)، علق عليه ووضع حواشيه محمد باسل عيون السود، ط٢، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
١٣. القزاز القيرواني، المنجي الكعبي، (د. ط.)، الدار التونسية، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.
١٤. القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ١٩٨٦م.
١٥. القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، ط١، دار الفكر العربي، مصر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
١٦. القياس في النحو العربي، د. سعيد جاسم الزبيدي، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.
١٧. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م.
١٨. لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٩٩٩م، (مادة قيس).
١٩. اللغة بين المعيارية والوضعية، د. تمام حسّان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.
٢٠. لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تح: سعيد الأفغاني، (د. ط.)، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧ هـ/ ١٩٥٧م.
٢١. مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، (د. ط.)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٩م، (مادة قوس).
٢٢. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، (د. ط.)، (د. ت.).
٢٣. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ)، قراءه وضبط نصه: د. يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت – لبنان، (د. ت.).

Copyright of Journal of College of Education / Wasit is the property of Republic of Iraq Ministry of Higher Education & Scientific Research (MOHESR) and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.